تمهيد:

النظرية الكلاسيكية هي عبارة عن مجموعة آراء وأفكار الطبيعيين وآدم سميث وساي ودافيد ريكاردو وغيرهم من الاقتصاديين، إلا أن هذه الآراء اقترنت بدافيد ريكاردو أكثر من غيره، بحيث كانت لآرائه شهرة في انجلترا لدى رجال الأعمال والبنوك خلال 1772-1823.

ومن بعد ريكاردو جاء جيل من الاقتصاديين ساروا على نفس المنهج مثل جون ستيوات ميل وماريشال وبيجو " الكلاسيك الجدد "، والنظرية الكلاسيكية تشر إلى نظام التحليل الاقتصادي الذي أنشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور الاقتصادي دافيد ريكاردو إلى غاية الثلاثينات، ويرجع الفضل في الاهتمام بالنظرية الكلاسيكية إلى النظرية الكنزية التي تضمنت نقدا لاذعا للأفكار الكلاسيكية.

والتحليل الكلاسيكي المستعمل في تحديد التوازن الاقتصادي الكلي مشتق من النظرية الجزئية، ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات نذكرها فيما يلي:

1. قانون ساي للمنافذ: " كل عرض يخلق طلبا مساويا له "

بمعنى أن كل ما ينتج يجب أن يستهلك نظرا للرشادة الاقتصادية* للمنتج والمستهلك، فالمنتج لا ينتج إلا ما قد يستهلك والمستهلك لا يستهلك إلا الشيء الذي يحقق منفعته، كما أن الأسعار تكون مرنة ومتغيرة، والتغير في سعر الفائدة يتحرك بطريقة تجعل الادخارات تتحول إلى استثمارات، والاستثمار ما هو إلا شكل من أشكال الإنفاق على شراء السلع الرأسمالية بهدف الإنتاج، وبالتالي فإن الجزء الذي ينقص من الدخل ويوجه للادخار بدل الاستهلاك سوف يتحول عن طريق سعر الفائدة إلى استثمار أي أنه سوف يستهلك أو ينفق على شراء السلع الرأسمالية، وبالتالي لا يمكن حدوث قصور في الطلب أو فائض في الإنتاج أو حدوث أزمات أو بطالة لأن الإنتاج سوف يجد منفذا يمر من خلاله.

2. التحليل في الأجل القصير حيث حجم الإنتاج يعتمد على عنصر العمل فقط أي ثبات عوامل الإنتاج الأخرى، وافتراض ثبات الإنتاج عند مستوى التشغيل التام (العمالة الكاملة).

3. حيادية دور النقود:

لا تؤدي النقود أي دور باستثناء دورها كوسيط للتبادل، ونظرا لأن مستوى التشغيل التام للموارد يثبت الكمية القصوى لسلع والخدمات، فإن زيادة عرض النقود يتحول بسرعة إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بالنظرية الكمية للنقود، أي أن كمية النقود هي التي تؤثر على المستوى العام للأسعار وليس العكس.

4. العمل الحر للأسواق:

أي المنافسة التامة والتي تعمل على الاستقرار المستمر والتلقائي للنظام الاقتصادي، وتؤدي إلى توازن التشغيل التام بدون تضخم أو بطالة.

* الرشادة الاقتصادية تعني العلم التام للأفراد والمؤسسات بمستويات الأجور والأسعار.

5. عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فآلية الأسعار كفيلة بإحداث التوازن التلقائي.

6. فكرة الاقتصادي فالراس " مجموع التوازنات الجزئية تؤدي إلى تحقق التوازن الاقتصادي الكلي "

وسنحاول من خلال ما يلي دراسة توازن سوق العمل.

يتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي عرض العمل مع الطلب عليه وهذا ما سنبينه من خلال الآتي:

1. الطلب على العمل:

إن الطلب على العمل يمثل في احتياجات المنتجين والمؤسسات إلى العمال وهو يرتبط بصورة أساسية بمعدل الأجر الحقيقي، والذي يمثل نسبة الأجر الاسمي(W) إلى المستوى العام للأسعار (P) وهو يعبر عن القدرة الشرائية الفعلية للأجر النقدي، والطلب على العمل تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جدد إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية، أي أن العلاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي (ميل الدالة سالب)، ويمكن توضيحها بيانيا كما هو مبين في الشكل :

الشكل رقم (01): دالة الطلب على العمل

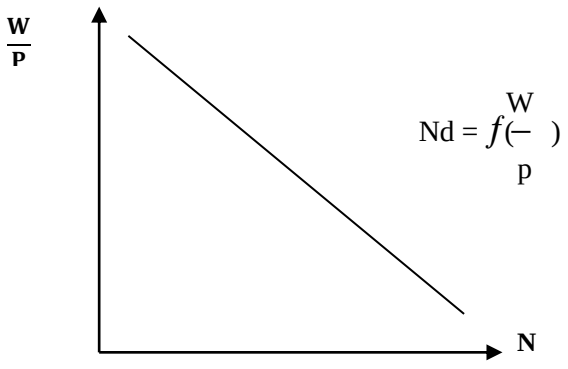

2.عرض العمل:

عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ حيث يقوم الأفراد بعرض عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شرائها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة التي تغير بها الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض قوة عملهم تبقى ثابتة، نستنتج من ذلك أن عرض العمل يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقاتها بأسعار الإنتاج، ويمكن تمثيل دالة عرض العمل كما هو مبين في الشكل رقم (02)

الشكل رقم (02): دالة عرض على العمل

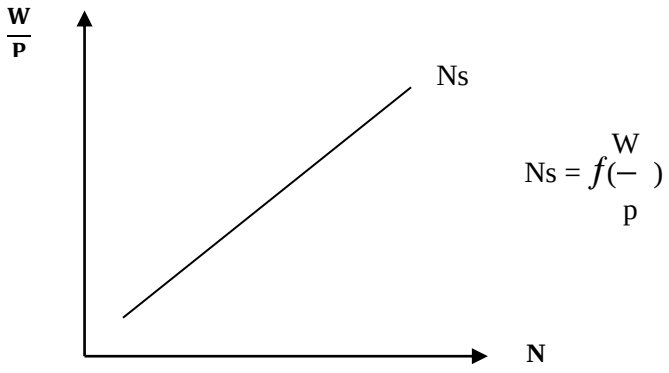

3. توازن سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (03):

الشكل رقم: (03) توازن سوق العمل

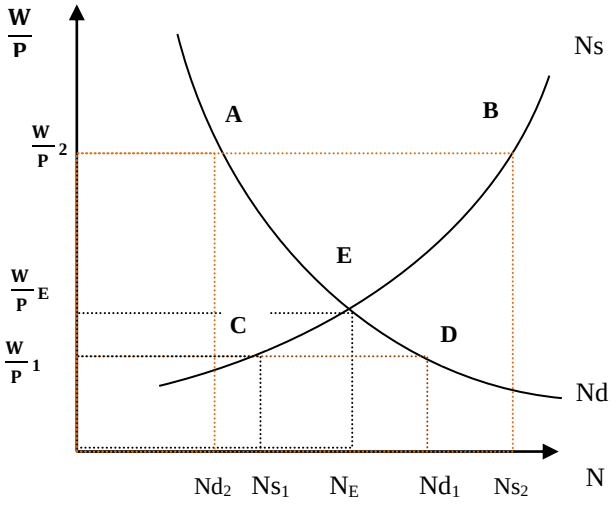

نلاحظ من الشكل أنه:

- عند معدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P_1}$ الطلب على العمل أكبر من عرض العمل، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين والراغبين في العمل وذلك بسب انخفاض الأجر الحقيقي، أي وجود عجز بالمسافة "A-B" ،أي وجود بطالة اختيارية ومقدارها(Ns_1-Nd_1) لأن العمال يختارون الفراغ بدل العمل بهذا الأجر المنخفض، وهذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين من أجل توظيف العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض ثبات الأسعار)، وتستمر المؤسسات في رفع الأجور إلى غاية العودة إلى التوازن والوصول إلى معدل الأجر الحقيقي التوازني.
- أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P_2}$ فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه أي فائض في سوق العمل بالمسافة "C-D" نتيجة ارتفاع معدل الأجر الحقيقي، وهذا ما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار(Ns_2-Nd_2)، ومن أجل القضاء على هذه البطالة لابد من العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض ثبات الأسعار) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، وتستمر المؤسسات في خفض الأجور الحقيقية إلى غاية العودة إلى التوازن والوصول إلى معدل الأجر الحقيقي التوازن الذي يحقق التساوي بين عرض العمل والطلب عليه.

- وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض عليه وهي نقطة التقاطع E حيث تحدد لنا الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازنية.

4. تحديد حجم الإنتاج التوازني:

يتم تحديد حجم الإنتاج التوازني انطلاقا من دالة الإنتاج والتي يمكن كتابتها كما يلي : $y = f(N,K,\ldots)$ حيث y: يمثل الإنتاج، ... N,K: هي عوامل الإنتاج (العمل + رأس المال، .....)، وبما أنه في الأجر القصير يكون العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير بينما كل عوامل الإنتاج الأخرى التي تحدد دالة الإنتاج تبقى ثابتة، فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط وبالتالي تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل التالي :$y = f(N)$ ، هذه الدالة تشير بأن الإنتاج دالة تابعة للعمل وهذا يعني أنه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل في سوق العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج كما يلي:

الشكل رقم (04): حجم الإنتاج الكلي

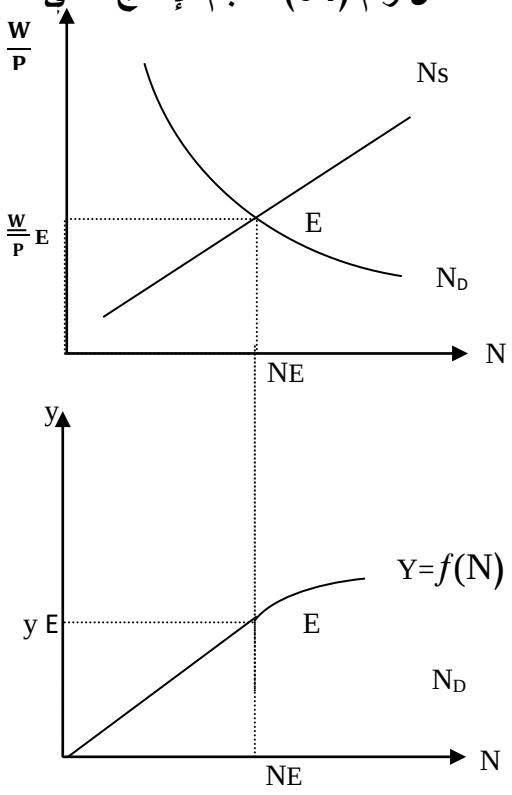

نلاحظ من الشكل أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل وهو ما تمثله النقطة E فإن حجم الإنتاج "y_E" يتحقق مباشرة بشكل تلقائي.